الصباح الاقتصادية
12
العدد 2537 - السنة التاسعة
الإثنين 5 ذي القعدة 1437 - الموافق 8 أغسطس 2016
Monday 8 August 2016 - No.2537 - 9th Year

أكد أنه يتوافق مع رؤيتها في تعزيز البيئة التنافسية وتحقيق المزيد من التنوع الاقتصادي

البنك الدولي: قرار الحكومة الكويتية برفع أسعار البنزين .. خطوة جريئة

■ رعد: حجم الدعم الذي تقدمه الدولة للطاقة يمثل عبئاً كبيراً على خزينتها

■ الخطوة ستساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي في البلاد نحو الصناعات المعتمدة بصورة كثيفة على العمالة

البنك الدولي يشيد بقرار الحكومة بخفض الدعم من أسعار البنزين

■ التجارب الدولية أثبتت أن سياسات رفع الدعوم تكون ذات فعالية وجدوى أكبر إذا ما تزامنت معها سياسات مكملة

أكد البنك الدولي أن القرار الأخير للحكومة الكويتية برفع أسعار البنزين مطلع شهر سبتمبر المقبل يمثل خطوة جريئة في بلد هو الأعلى عالميا في تقديم الدعوم على مستوى الفرد ويتوافق مع رؤية دولة الكويت في تعزيز البيئة التنافسية وتحقيق المزيد من التنوع الاقتصادي على الأمدين المتوسط والطويل.

وقال مدير البنك الدولي في الكويت الدكتور فراس رعد لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الأحد إن حجم الدعم الذي تقدمه الكويت للطاقة يمثل عبئا كبيرا على خزينة الدولة إذ تتراوح تقديرات هذا الدعم بين 3ر1 و 7ر5 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي في الكويت علما أن التقديرات التي تقترب من الحد الأعلى - أي 7ر5 في المئة تتضمن كذلك كلفة أثر دعم البنزين على البيئة والصحة العامة.

وأضاف رعد أنه على الرغم من رفع أسعار البنزين في الكويت وزيادة تكلفة تشغيل المركبات فإن أسعار الوقود في البلاد لا تزال رخيصة نسبيا مقارنة مع الأسواق الأوروبية إذ إن سعر التجزئة الجديد للبنزين في الكويت لا يزال اقل من نصف تكلفته في أوروبا ولا يزال من أدنى المعدلات خليجيا.

وأوضح أن الدعم الضخم الذي تقدمه الكويت كان سببا في بروز اختلالات واضحة في الاقتصاد الكويتي لاسيما في ارتفاع نسبة استهلاك الطاقة التي تزيد عن المعدلات المتوقعة والطبيعية في دولة مثل الكويت نسبة إلى نمو سكانها واقتصادها وظروفها المناخية.

وأكد أهمية اعتماد آلية تلقائية لتسعير الطاقة في المرحلة الأولى بغية الانتقال إلى تحرير كامل لأسعار الطاقة ومنظومة مبنية على قوى العرض والطلب والتي تعتبر المنظومة الأكثر فعالية لتجنب الدعوم وحماية الميزانية العامة.

وتوقع أن يساهم قرار رفع سعر البنزين في تحفيز النشاط الاقتصادي في البلاد نحو الصناعات المعتمدة بصورة كثيفة على العمالة مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل.

ولفت رعد إلى أن أسعار النفط المنخفضة حاليا في العالم تمثل فرصة مواتية للقيام بإصلاحات خصوصا في الدعم المقدم للطاقة حيث تكون تداعيات أي عملية إصلاحية محدودة على المستهلكين وستساهم في تخفيض عجز الميزانية التي ما زالت تتعرض لضغوط متزايدة.

وبين أن أثر ردة فعل المستهلكين حيال رفع أسعار البنزين في الكويت سيظهر على الأمدين المتوسط والطويل حيث أظهرت التجارب الدولية في رفع الدعوم أن استهلاك الوقود هو أقل استجابة لرفع الأسعار مقارنة مع مواد استهلاكية أخرى كالكهرباء.

وذكر مدير البنك الدولي في الكويت أن عملية رفع الدعم عن البنزين ستسهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية والحد من الازدحام وتلوث الهواء وتشكل فرصة سانحة لإصلاح قطاع الطاقة بأسره وإزالة أوجه القصور في كل مراحل سلسلة الإنتاج لاسيما أن دعم الطاقة في الكويت الذي امتد سنوات طويلة خلق اختلالات كبيرة بقطاع الطاقة ودفع الدولة نحو استهلاك النفط الخام بغزارة لإنتاج الكهرباء في حين كان من الأجدى والأكثر فعالية استخدام الغاز الطبيعي.

ورأى أن تملك السيارات واستخدامها سيواصل تزايده على المدى القصير «فالتجارب الدولية أثبتت أن سياسات رفع الدعوم عن الطاقة تكون ذات فعالية وجدوى أكبر إذا ما تزامنت معها سياسات مكملة وداعمة أخرى كتعزيز وسائل النقل العام التي تعود بالفائدة على كافة قطاعات المجتمع والسكان».

وأشار رعد إلى أن دعم الطاقة في الكويت وعبر السنوات الطويلة الماضية أفضى إلى استخدام الأدوات الكهربائية بصورة غير مسؤولة خصوصا مكيفات الهواء وهي التي دفعت نحو الزيادة المفرطة في استخدام الكهرباء معتبرا أن أفضل وسائل لإصلاح نظام الدعوم للطاقة هو التركيز على عامل الكفاءة وعنصري العرض والطلب فضلا عن التركيز على تعزيز الطاقة المتجددة.

وكان مجلس الوزراء قد وافق يوم في جلسته يوم الاثنين الماضي على لائحة جديدة لأسعار البنزين تواكب عملية إعادة هيكلة أسعار الوقود التي تشهدها مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

وشمل القرار فئات وقود (البنزين) المختلفة إذ ارتفع سعر بنزين 91 أوكتان (الممتاز) من 60 فلسا إلى 85 فلسا لليتر الواحد و95 أوكتان (الخصوصي) من 65 فلسا إلى 105 فلوس لليتر وسعر بنزين (الترا) بريميوم 98 أوكتان والذي يمثل استهلاكه 2 في المئة من حجم الاستهلاك الكلي في البلاد من 90 فلسا إلى 165 فلسا لليتر الواحد.

كما وجه مجلس الوزراء لجنة إعادة دراسة مختلف انواع الدعوم التي تقدمها الدولة بمراجعة أسعار البنزين كل ثلاثة اشهر لتتواءم مع أسعار النفط العالمية.

وكان مدير البنك الدولي في الكويت قد أعرب في لقاء سابق مع وكالة (كونا) عن تأييد البنك للخطوات التي تقوم بها الكويت نحو إقرار حزمة متكاملة من الإصلاحات لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الغايات التنموية المنشودة مع تجديد البنك التأكيد على موقفه من قضية الدعوم عموما والقائمة على اعتبارات عدة.

وتضمنت اعتبارات البنك الدولي بأن الإنفاق العام على الدعوم يجب أن يوجه نحو مؤازرة أفراد يستحقون تلقي الدعم وليس نحو دعم سلع أو خدمات بالمطلق حيث إن التجارب الدولية أظهرت أن السياسات الداعمة للسلع والخدمات لا تفيد الطبقات الاقتصادية الأقل حظا بقدر ما ما تفيد الطبقات المتوسطة والعليا وهذا الواقع لايخدم غاية العدالة الاجتماعية.

وشملت اعتبارات البنك الدولي في موقفه من الدعوم بأن لهذه الاخيرة آثارا سلبية على إيرادات الميزانية وتهدد الاستدامة المالية على المدى الطويل فضلا عن أن الدعوم تساهم في نشوء سلوكيات غير صحية في المجتمع عبر تشجيع الإسراف.

يذكر أن البنك الدولي الذي يمتلك فرعا إقليميا في الكويت هو إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة المعنية بالتنمية وبدأ نشاطه في المساعدة بعملية إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في حين يتركز نشاطه حاليا على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع اعماله.

أغلقت تعاملاتها على ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة

البورصة: شح في السيولة وترقب لإعلان بيانات الربع الثاني

البورصة شهدت شحا في السيولة

انهى سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تعاملات امس الأحد على ارتفاع المؤشرات الثلاثة وشح في السيولة النقدية وكمية الأسهم بسبب حالة التخوف والترقب لإعلان البيانات المالية للربع الثاني من 2016. وشهدت الساعة الأولى من عمر الجلسة انخفاض المؤشرات الرئيسية الثلاثة بقيمة تداول اقل من نصف مليون دينار كويتي مع كميات تداول تخطت السبعة ملايين سهم مع مضاربات على الأسهم الصغيرة (الدولار الأمريكي يعادل 0ر301 دينار).

واستمرت المضاربات على الأسهم الصغيرة وسط تخوف وحذر المتعاملين حتى تظهر المحفزات لاسيما إعلان البيانات المالية للشركات عن فترة الربع الثاني من 2016 علما أن آخر يوم للاعلان عن البيانات هو 15 اغسطس الجاري.

ومن أبرز إعلانات السوق الإيجابية اليوم إعلان (الافكو) شراءها محفظة طائرات مع عقود إيجار من (جيكاس) بنحو 122 مليون دينار في حين أعلنت في بداية جلسة اليوم بعض الشركات وهي (مسالخ ك) و(ريم) و(ايفا) و(ب ك تامين) بياناتها المالية ولم تعكس تلك الإعلانات اي تاثير على تداول جلسة اليوم.

وتراجع معدل القيمة المتداولة إلى 4ر57 مليون دينار مقابل 6ر9 مليون دينار في جلسة أمس وتراجع أيضا معدل الكميات المتداولة إلى حوالي 57 مليون سهم مقابل 62ر6 مليون سهم في جلسة الخميس الماضي.

وكان أكثر القطاعات ارتفاعا اليوم قطاع (صناعية) ليصل إلى 15ر3 نقطة بينما كان أكثر القطاعات انخفاضا قطاع (تامين) ليصل إلى 5ر76 نقطة.

وحظيت أسهم (منازل) و(المدينة) و(اسمنت ابيض) و(ميادين) و(هيتس تلكوم) في قائمة الأكثر تداولا في حين جاءت شركات (منازل) و(هيومن سوفت) و(الخصوصية) و(تجارة) و(بترولية) اكثر ارتفاعا فيما كانت الشركات (المدينة) و(اوج) و(تحصيلات) و(المصالح ع) و (اسيكو) الاكثر انخفاضا.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) أغلق تعاملات جلسة أمس مرتفعا 2ر32 نقطة ليصل إلى مستوى 5491 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 4ر57 مليون دينار تمت عبر 1667 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 57 مليون سهم.

إثر صدور بيانات سوق العمل بأمريكا

خبير: هبوط حاد في أسعار الذهب

هبوط حاد في أسعار الذهب

قال خبير في المعادن الثمينة إن أسعار الذهب هبطت بشكل حاد الجمعة إثر صدور بيانات سوق العمل بالولايات المتحدة الأمريكية التي كان تأثيرها واضحا على أسعار الذهب والدولار والأسواق العالمية معا.

وأضاف المدير التنفيذي لشركة (سبائك الكويت) لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)أمس الأحد انه على الرغم من صدور تلك البيانات التي افرزت 255 الف وظيفة في سوق العمل الامريكي واستقرار في نسبة البطالة بنحو 4ر9 في المئة فانها دفعت نحو ارتفاع في سعر صرف الدولار.

وأوضح حامد أن هناك علاقة عكسية تربط بين الدولار وأسعار الذهب حيث ارتفاع الأول يؤدي إلى انخفاض الثاني والعكس صحيح لافتا إلى أن الذهب انخفض نتيجة تلك البيانات من 1365 دولارا للاونصة الواحدة إلى 1335 دولارا.

وذكر أن ثبات أسعار الذهب خلال الفترة المقبلة على مستوى 1335 دولار سيؤدي إلى زيادة عمليات الشراء نتيجة هذا الانخفاض والمزيد من الطلبات علاوة على زيادة بريق الذهب على الرغم من البيانات الإيجابية التي تكون عادة لمصلحة المعدن الأصفر.

وبين انه على الرغم من الأخبار الإيجابية الناتجة عن الدولار أو بيانات السوق الامريكي «نلاحظ أن تصحيحات الذهب من ارتفاعه أو هبوطه لا تتجاوز نسبة 30 أو 40 دولارا وهذا بعكس السنوات الماضية».

ولفت إلى أن الذهب تماسك عند مستوى 1335 دولارا للاونصة الواحدة نتيجة زيادة الطلب إذ إن هبوط أسعار الذهب يزيد نسبة المشتريات متوقعا تجاوز سعر الذهب حاجز ال1400 دولار للاونصة في حال تردد المجلس الفدرالي برفع أسعار الفائدة.

وعن اداء معدن (الفضة) اشار إلى ان اسعاره كانت اكثر حدة في الهبوط رغم تحسن في قيمتها حيث وصلت إلى 19ر50 دولار للاونصة الاربعاء الماضي نتيجة تخفيض سعر الفائدة البريطاني لكنها عادت إلى مستوى 19ر40 دولار نتيجة تاثرها بالطلب الفعلي من الأسواق الصناعية واسواق المشغولات.

الدولار يستقر أمام الدينار عند مستوى 0.301 واليورو ينخفض إلى 0.334

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي امس الاحد عند مستوى 0ر301 دينار في حين انخفض اليورو إلى مستوى 0ر334 دينار مقارنة باسعار يوم الخميس الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى مستوى 0ر394 دينار كما انخفض الفرنك السويسري إلى مستوى 0ر307 دينار بينما بقي الين الياباني عند مستوى 0ر002 دينار دون تغيير.

وفي الولايات المتحدة استقر الدولار أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى يوم الجمعة الماضي مع ترقب المستثمرين تقرير الوظائف الأمريكية الشهري الذي سيحدد ما إذا كان أكبر اقتصاد في العالم سينتعش خلال الفترة المقبلة بعد أداء بائس في الربع الثاني من العام الحالي. ولم تسجل العملة الأمريكية أي تغيير مقابل سلة من العملات الرئيسية على مدار الأسبوع بعد تراجعها بنسبة 2 في المئة الأسبوع الماضي بفعل بيانات أضعف من المتوقع بكثير للاقتصاد الأمريكي.

«المركز».. معظم أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنهت يوليو بأداء إيجابي

قال المركز المالي الكويتي (المركز) إن مؤشرات أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت ارتفاعا هامشيا في شهر يوليو الماضي وأنهت معظم الأسواق الشهر بأداء إيجابي مستفيدة من الأرباح الربع السنوية الإيجابية.

وأضاف (المركز) في تقرير متخصص أصدره أمس الأحد أن أسواق مصر وقطر ودبي سجلت أداء جيدا بواقع 1ر13 و 3ر7 و5ر2 في المئة على التوالي بينما تراجع مؤشر التداول العام لجميع الأسهم السعودية 3 في المئة ومؤشر الكويت الوزني 2ر0 في المئة.

وأوضح أن مؤشر (ستاندرد آند بورز) للاسواق الخليجية لم يشهد أي تغير متأثرا بالأداء السلبي الذي شهدته اكبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بينما شهدت المؤشرات الأخرى ارتفاعا بسيطا في قيمها رغم أسوأ تراجع شهري لأسعار النفط عام 2016.

وذكر أن أسهم الشركات الممتازة أدت إلى ارتفاع حاد في المؤشر القطري وحققت أسهم شركات العقار 8ر52 في المئة والاتصالات 7ر94 في المئة والمصارف 1ر7 في المئة أداء جيدا في شهر يوليو.

وبين أن إصلاحات دعم الوقود في قطر التي جرى الإعلان عنها أخيرا سوف تسهم في تقليص عجز الميزانية من خلال خفض الإنفاق وهي خطوة من شأنها تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص.

ولفت (المركز) في تقريره إلى تراجع المؤشر السعودي نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار صمود النفط الصخري حيث يؤدي تزايد كفاءة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى إعاقة تنفيذ استراتيجية (أوبك) الهادفة إلى رفع فائض النفط الخام في السوق.

وأشار إلى أن أداء أسهم الشركات الممتازة كان متفاوتا في شهر يوليو حيث انهت شركة إعمار العقارية (الإمارات) وشركة أزدان القابضة (قطر) الشهر على ارتفاع بمكاسب بلغت 10 و6ر9 في المئة على التوالي.

وقال (المركز) إن البنك الأهلي التجاري (المملكة العربية السعودية) ومصرف الخليج الأول (الإمارات) شهدا تراجعا بنسبة 6 و 4ر4 في المئة على التوالي في تلك الفترة.

وذكر أن النتائج الإيجابية للربع الثاني أسهمت في تحسين أداء السوق لمعظم الشركات في المنطقة مع عودة المستثمرين إلى السوق بعد شهر رمضان في حين أعلنت شركة إعمار العقارية (مقرها دبي) ارتفاعا بنسبة 8 في المئة في أرباحها الصافية للربع الثاني مستفيدة من طلب المستثمرين القوي الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات.

وأوضح (المركز) وفقا لما أورده معهد التمويل الدولي أن دول مجلس التعاون الخليجي تتجه إلى أسواق الدين المحلية والأجنبية لتمويل عجزها المالي المتزايد ومن المرجح استمرار هذا الاتجاه في المدى القصير إلى المتوسط.

وأشار إلى أن الانخفاض في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 ادى إلى تحول الفوائض الإجمالية الكبيرة في الحسابات الجارية لدول (التعاون) والتي تراكمت على مدى السنوات العشر الماضية إلى عجز بقيمة 35 مليار دولار أمريكي عام 2015.

وتوقع أن يصل هذا العجز إلى 89 مليار دولار أمريكي أو 5ر6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 وفضلا عن ذلك تلاشت التدفقات الرأسمالية الضخمة الصادرة من المقيمين التي تحولت إلى استثمارات محلية وصلت إلى ذروتها عام 2013 عند 384 مليار دولار أمريكي ويجري حاليا استخدام الاحتياطيات الدولية لتمويل العجز المالي المتزايد.

وقال (المركز) إن إصدارات السندات السيادية الخليجية كانت نادرة نسبيا قبل عام 2016 باستثناء البحرين وعلى الأخص بالعملة الأجنبية وكانت تقتصر عادة على أغراض المقارنة أو لوضع السياسات النقدية وقد طرحت حتى الآن عام 2016 كل من أبوظبي وقطر إصدارات سندات ضخمة في الأسواق العالمية.

المركز